أثر الصادرات الزراعية السودانية على الناتج المحلي للفترة من (2005-2018م)

د. صالح أحمد علي جامع(*)

مقدِّمة:

يعدُّ السودان بلدًا شاسعًا وغنيًّا بالموارد الطبيعية، وتشكل الزراعة بمنتجاتها المختلفة أهم الصادرات الرئيسة للبلاد، ويعد السودان من أهم البلدان التي تتوفر فيه المياه والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة بما يقارب ثلث مساحته الإجمالية. وأغنىٰ الدول العربية والأفريقية بثروته الحيوانية وشكلت المحاصيل الزراعية النقدية (السمسم، القطن، الصمغ العربي) المصدرَ الرئيس للصادرات السودانية حتىٰ عام 1999م. وتميزت الفترة من 2005-2018م بتغير هيكلي في تركيبة الاقتصاد السوداني، حيث شهد تصدير النفط تطورًا في إنتاج بعضًا من المشتقَّات البترولية. وشهد الاقتصاد السوداني خلال هذه الفترة تغيرات أساسية من ناحية السياسات الاقتصادية الكلية التي تم تطبيقها، فالتغيرات الهيكلية التي تمت في إطار السياسيات الكلية أحدثت تحولات كبيرة في القطاع النقدي، مما انعكس إيجابًا علىٰ سعر صرف العملة المحلية وزيادة في الصادرات الزراعية السودانية. وخلال الفترة من 2011م شهد انفصال جنوب السودان عن السودان، مما أثر سلبًا علىٰ مجمل النشاط الاقتصادي مسببًا ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية وتدهورًا في القوة الشرائية للعملة الوطنية في مقابل العملات الأجنبية، وتدهورًا في مستوىٰ معيشة الأفراد وانخفاض في حجم المدَّخرات

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد - جامعة كرري، السودان.

المحلية، وإعادة توزيع الاستثمارات بين قطاعات الاقتصاد الوطني وارتفاع العجز السنوي في الموازنة العامة وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات نتيجة الارتفاع في قيمة الواردات وانخفاض حصيلة الصادرات الزراعية.

مشكلة الدراسة:

بدأ السودان في تبنِّي سياسات الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي تحت مسمىٰ «سياسات التحرير الاقتصادي» حول النهوض بمجمل الأداء الاقتصادي، الذي يعتمد علىٰ القطاع الزراعي في المقام الأول، وذلك عبر حُزْمتين من السياسات التي تحمل السمات العامة؛ لما يعرف ببرامج التكيف الهيكلي المطبَّقة بواسطة صندوق النقد والبنك الدولي، ولكن بعد الانفصال عانىٰ الاقتصاد السوداني من تأثير مجموعة متداخلة من العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي أسهمت في ضَعْف الأداء الاقتصادي خلال تلك المرحلة بسبب التغيرات الهيكلية الكلية التي صاحبت عملية الانفصال. طرحت مشكلة الدراسة في السؤالين التاليين:

1- ما أثر صادرات القطاع الزراعي علىٰ الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة؟

2- هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الصادرات الزراعية والناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه إلىٰ:

1- تسليط الضوء علىٰ العلاقة الإيجابية بين الصادرات الزراعية السودانية والناتج المحلي الإجمالي، بوصفه متغيرًا للتنمية الاقتصادية.

2- الوقوف على مدى إسهام الصادرات الزراعية في التنمية الاقتصادية في السودان.

3- التعرف على واقع التنمية الاقتصادية في السودان.

أهمية الدراسة:

نبعت أهمية الدراسة من مدى إسهام الصادرات الزراعية في التنمية الاقتصادية في السودان، وتوضيح آثارها الإيجابية على أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي، خاصة مؤشر الناتج المحلي الإجمالي.

فرضية الدراسة:

تستند فرضية الدراسة حول العلاقة الإيجابية بين حجم الصادرات الزراعية والناتج المحلي الإجمالي كمتغير للتنمية الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمَّ استخدام برنامج التحليل الإحصائي (E.views) لتقدير نموذج الدراسة وتقويمه واختبار جودة معالم النموذج.

الدراسات السابقة:

- دراسة: **سامية عبد المنعم** (2016م): تناولت الدراسة أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان للفترة من 1995-2010م. وهدفت إلى قياس معرفة أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي، والوقوف على أهمية صادرات القطاع الزراعي باعتبارها ثروات غير ناضبة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج؛ أهمها أن صادرات القطاع الزراعي بشقَّيْه تؤثر على الناتج المحلي بصورة جيدة، وأنه لم يتم استغلال موارد صادرات

البترول في تحسين أو النهوض بالصادرات الزراعية من خلال دعم البنىٰ التحتية لها، وتطوير وسائل الإنتاج. ومن أهمِّ التوصيات التي خرجت بها الدراسة تركيز الاهتمام بتأهيل المشاريع الزراعية الكبرىٰ المخصصة للصادر الزراعي والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي يزخر بها السودان من خلال مضاعفة الإنتاج الزراعي.

- دراسة: **ثريا حسن صديق** (2005م): هدفت الدراسة إلىٰ اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية والسودان، وذلك من خلال اختبار عدد من النماذج القياسية. كما هدفت إلىٰ التعرف علىٰ مدىٰ أهمية تبنِّي سياسة تشجيع الصادرات لتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وذلك باختبار فرضية النمو عن طريق التصدير.

واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، وخلصت إلىٰ أن انفتاح السعودية علىٰ العـالم الخارجي سهَّل من انسياب صادراتها للخارج مقارنه بالسودان، وأن القطاع الصناعي مهم جدًّا؛ فتصدير الصناعات بجوده وتقنيه عاليه أفضل من تصدير موادَّ خامٍ كما في السودان.

- دراسة: **سناء إبراهيم محمد** (2007م): تمثلت أهمُّ أهداف الدراسة في إبراز الدور الكبير الذي يلعبه قطاع الصادرات غير البترولية في دعم التنمية الاقتصادية، والتعرف علىٰ أسباب تَراجُع دور الصادرات غير البترولية في الاقتصاد السوداني والاتجاه للاعتماد كليًّا علىٰ الصادرات البترولية. واستخدمت المنهج الوصفي والتاريخي، وخلصت إلىٰ أن أهمَّ مشاكل الصادرات السودانية غير النفطية تكمن في عدم وجود البنية التحتية اللازمة لقيام مشروعات الإنتاج الموجهة نحو الصادر، وعدم ثبات السياسات الخاصة بسعر الصرف.

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في أثر صادرات القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان، واختبار العَلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ومعرفة أثر الصادرات غير البترولية في دعم التنمية. كما أن الدراسات السابقة لم تتناول العقد الأخير للصادرات غير البترولية، حيث تغطي هذه الدراسة الفترة من 2005 حتى 2018م، وهي الأشمل؛ مع تسليط الضوء على العلاقة النظرية بين الناتج المحلِّي والصادرات الزراعية.

1- الإطار النظري للدراسة:

1-1: مفهوم التنمية الاقتصادية:

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956م أن التنمية هي: «العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها بأقصى قدر مستطاع». هذا في حين يتفق كل من «سلتز» و«روستو» W. Rostow على اعتبار أن: «التنمية تكون بتخلِّي المجتمعات المتخلِّفة عن السِّمات التقليدية السائدة فيها، وتبنِّي الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة»[1]. ويذكر «ماير» Meier أن التنمية: «عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الحقيقي للدولة خلال فترة معينة»، ويتفق معه «بولدوين» Boldwin في ذلك، ولكنه يضيف أن: «تحقق التنمية يتطلب توفر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى».

ويشير سيد عويس إلى أن تنمية المجتمع تكون باشتراك أعضاء المجتمع أنفسهم في الجهود التي تبذل لتحسين مستوى المعيشة في محيطهم بعد تزويدهم

(1) علاء فرج الطاهر (2011)، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، ص45.

بالخدمات والمعونات اللازمة لمساعدتهم وبأسلوب يشجع على المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة الإيجابية، ويلزم لذلك أن يتميزوا بدرجة عالية من التعاون فيما بينهم.

في حين يضيف عاطف غيث تعريفًا آخر للتنمية يرى فيه أنها: «التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدَف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها». وتفهم التنمية على أنها تفادي التخلف الذي يعني انعكاس لحالة أو لظاهرة اقتصادية اجتماعية متدنِّية ومتأخرة عن مستوى تطورها وتقدمها تسود في زمان ومكان معينين ولمجتمع أو دولة معلومة، أو مجتمع ودول محدودة[1].

1-2: مفهوم الناتج المحلي الإجمالي:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تقيس مقدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج السلع والخدمات، فأيُّ اقتصاد في العالم يقوم بإنتاج العديد من السلع المختلفة كالقمح واللحوم والسيارات والأدوات الكهربائية، كما يقوم بإنتاج العديد من الخدمات كخدمات التعليم والصحة والنقل والسياحة، وعندما نقوم بإعطاء قيمة نقدية لهذه السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة فإن مجموعة هذه القيم هي التي يعبر عنها بالناتج المحلي[2].

ويقصد به: «إجمالي القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف

(1) عبد العظيم سليمان المهل (2004)، التنمية الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، ص16.

(2) حيدر بابكر الريح (2012)، الاقتصاد السوداني في ثمانية وخمسين عامًا، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ص112.

بها بشكل محلِّي، والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة غالبًا سنة». وتستخدم ثلاث طرق لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي طريقة القيمة المضافة وطريقة الإنفاق وطريقة الدخل، ووفقًا لطريقة القيمة المضافة فإن الناتج المحلي الإجمالي يعرف بأنه: «مجموع القيم المضافة بواسطة الأنشطة الاقتصادية في الدولة خلال فترة زمنية معينة». فيما يعرف وفقًا لطريقة الإنفاق بأنه: «مجموع الإنفاق على شراء السلع والخدمات المنتجة في الدولة بغرض الاستهلاك النهائي خلال فترة زمنية محددة». أما طريقة الدخل فتعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه: «مجموع قِيَم الدخول المتولِّدة من ممارسة النشاط الاقتصادي لعملية الإنتاج السلعي أو الخدمي في الدولة خلال فترة زمنية محددة»[1].

1-3: القطاع الزراعي في السودان:

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الرائدة في الاقتصاد، حيث تسهم الزراعة 31,6٪ من الناتج القومي وتسهم بنحو 9٪ من صادرات البلاد غير البترولية، وتستوعب 80٪ من السكان كعمالة، وتبلغ المساحات الكلية للأراضي الزراعية في السودان نحو 600 مليون فدان، وتبلغ المساحة الصالحة للزراعية من المساحة الكلية نحو 200 مليون فدان، أما المستغل بالفعل فهو 40 مليون فدان.

وينقسم القطاع الزراعي في السودان إلى ثلاثة أقسام، وهي[2]:

1-3-1: قِسْم الزراعة (المَطَري والمرويِّ): يعد القطاع الزراعي المرويُّ من أهمِّ القطاعات الزراعية في السودان، حيث إنتاج البلاد من المواد الخام

(1) سامية عبد المنعم (2016م)، أثر الصادرات الزراعية على الناتج المحلي السوداني، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (17)، جامعة السودان، ص4.

(2) بدر الدين حسين جبر الله (2011)، أثر الصادرات السودانية على زيادة معدل النمو الاقتصادي، 2009، مجلة المصرفي، العدد (25)، الخرطوم، ص45.

للصناعات المحلية وإنتاج محاصيل الصادرات ومحاصيل الأمن الغذائي تعتمد على هذا القطاع المرويِّ وتبلغ المساحة التي تزرع (4,69) مليون فدان. أما القطاع المطَري التقليدي من أقدم القطاعات الزراعية في السودان ولهذا القطاع أهمية لمساهمته بنحو 95٪ من إنتاج محاصيل الدخن و48٪ من إنتاج الفول السوداني والسمسم و28٪ من إنتاج الصمغ العربي، ويسهم بقصد وافر من توفير المرعى للثروة الحيوانية بالإضافة للقطاع المطَري الآلي في منطقة القضارف، وتوسعت بعد ذلك في مناطق متعددة في أواسط السودان وتعتمد الإنتاجية في هذا القطاع على معدلات هطول الأمطار.

1-3-2: **قِسْم الثروة الحيوانية**: يأتي قطاع الثروة الحيوانية في المرتبة الثانية في الاقتصاد السوداني من حيث الأهمية إذ يمتلك السودان أكثر من 130 مليون رأس من الثروة الحيوانية تتوزع في مناطق مختلفة تعتمد في غذائها على المراعي الطبيعية، بالإضافة إلى الثروة السمكية في مياه البحر الأحمر وفي المياه العذبة في نهر النيل كالنيل الأزرق والأبيض والبحيرات كبحيرة النوبة بالإضافة للحيوانات البرية والطيور.

1-3-3: **قِسْم الثروة الغابية**: تعد الغابات موردًا طبيعيًّا ومتجددًا وتغطي أكثر من 120 مليون فدان. وتلعب دورًا متعاظمًا في حماية الأراضي الزراعية في مناطق الزراعة التقليدية الهامشية خاصة في دارفور وكردفان، كما تلعب الغابات دورًا أيضًا في حماية مناطق النيل الأزرق والقضارف وجنوب النيل الأبيض. وتسهم الغابات بنحو 3٪ في الناتج الإجمالي المحلي وتوفر فرص عمل نحو 14٪ من جملة السكان.

لذالك فإن معظم صادرات السودان تتكون من المنتجات الزراعية مثل القطن، والصمغ العربي، والحبوب الزيتية، بالإضافة إلى الخضر والفاكهة التي تصدَّر إلى الدول الأفريقية والعربية.

وتسهم الزراعة بنحو 34٪ من إجمالي الناتج المحلي، على الرغم من أن القطاع الزراعي بشقَّيْه النباتي والحيواني يعاني الكثير من المشاكل طيلة السنوات الماضية، والمعوقات التي يعاني منها لا زالت تلعب دورًا كبيرًا في الاقتصاد السوداني، وإذا ما تم الاهتمام به ومعالَجة مشاكله فإن القطاع الزراعي في السودان من المتوقع أن يكون له دور كبير جدًّا في الاقتصاد السوداني والأفريقي والعربي. وهنالك الكثير من المبادرات على مستوى القطاعين الخاص والعام، بالإضافة إلى المبادرات الإقليمية، ومنها مبادرة الأمن الغذائي العربي، وكلها تسعى إلى النهوض بهذا القطاع في السودان؛ حتى يتمكن من لعب دور كبير في الاقتصاد المحلي والعالمي، إذا ما تمكنت هذه المبادرات من إزالة المعوقات التي تعترضه.

1-4: معوِّقات القطاع الزراعي في السودان:

1-4-1: سوء إدارة القطاع الزراعي: يعد التخلف في نوعية إدارة القطاع الزراعي عائقًا أساسيًّا يَحُدُّ من الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع وحائلًا دون الإفادة من المزايا التكنولوجية الزراعية المستوردة. فبدون وجود أساس تنظيمي سليم يحكم مشروعات التنمية الزراعية من كل نواحيها، وبصفة خاصة أساليب إدارتها ومستوى كفاءتها الإدارية - تصبح المشروعات عاجزة عن استيعاب أهداف كل السياسات الزراعية، سواء كانت هذه السياسات متعلقة بالبحث والإرشاد الزراعي أو جوانب أخرى من جوانب السياسات الزراعية؛ ولهذا فإن الكفاءة الاقتصادية للمشاريع الزراعية تتوقف على إدارتها وحسن الأداء الإداري يتوقف على أهلية الإنسان فيما يتعلق بمعرفة العمل وبقدرته على القيام به ورغبته في إتمامه وإنجازه. وهذا الأمر قد أضر بالكثير من المشروعات الزراعية في السودان، ولم تكن إدارة هذه المشروعات بالصورة العلمية السليمة.

1-4-2: **معوقات طبيعية**: هذا النوع من المعوقات يتعلق بمعدلات هطول الأمطار، خاصة في المناطق التي تمارس الزراعة المَطرية في السنوات الأخيرة، وهنالك انخفاض في معدلات هطول الأمطار، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة منها الزحف الصحراوي بسبب قطع الأشجار وضَعْف ثقافة المزارع نفسه، حيث إن غالبية الإنتاج تكون موجهة للاكتفاء الذاتي، إضافة إلى انتشار الأمراض والآفات الزراعية، بسبب عدم وجود الاهتمام الكافي من قِبَل المختصين، حيث إن أغلب الاهتمام يكون موجهًا للقطاع المرويِّ، مما يجعل أغلب مناطق الزراعة المطرية تعني انخفاض الإنتاج، وبالتالي ضَعْف إسهامها في الإنتاج الكلِّي.

1-4-3: **معوقات الري**: في القطاع الزراعي المرويِّ تعاني أغلب المشاريع من مشاكل الري وعدم وجود المياه بالقدر الكافي؛ وذلك بسبب مشاكل الطُّلُمْبات والحشائش وعدم تطهير التِّرع، مما يؤدي إلى فشل الموسم الزراعي وانخفاض معدلات الإنتاج والإنتاجية، ويؤدي ذلك إلى إعسار الكثير من المزارعين، خاصة في المشاريع التي تخضع لإدارة الحكومة، وهذه المشكلة تعد واحدة من أكبر مشاكل مشروع الجزيرة والمشاريع الأخرى.

1-4-4: **ضَعْف الاستثمار في القطاع الزراعي**: يحظى القطاع الزراعي في السودان بالقليل من فرص التمويل، أي إن المبالغ المخصصة للقطاع الزراعي تعد ضئيلة جدًّا في مقابل ما يحتاجه القطاع الزراعي للنهوض، حيث إن الزراعة الحديثة تحتاج إلى رأس مال كبير جدًّا لاستيراد المعدات الزراعية والميْكَنة الزراعية والتقاوي والمبيدات، وهو أمر مكلِّف ويحتاج إلى استثمارات ضخمة جدًّا؛ حتى يحقق القطاع الزراعي الأهداف المخطَّطة له وقيادة إسهامه في الاقتصاد من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية، ولكن التمويل الزراعي في السودان يعد ضعيفًا جدًّا، ولم تجد الزراعة الاهتمام الكافي من قبل الدولة ومن مؤسسات التمويل الخاصة والعامة، وأغلب هذه المؤسسات توجه الأموال إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى ذات العائد السريع؛ نسبة إلى ارتفاع مخاطر التمويل في

القطاع الزراعي، وعلىٰ الرغم من أن الدولة في السنوات الأخيرة، بعد انفصال الجنوب وخروج أغلب عائدات النفط، توجهت إلىٰ القطاع الزراعي لزيادة الإنتاج، خاصة محاصيل الصادرات لتعويض فاقد الإيراد من خلال البرنامج الثلاثي والخماسي إلا أنها لم تستطع النهوض بالقطاع الزراعي الذي يعاني منذ سنوات عدة بسبب تلك المعوقات.

1-4-5: **معوقات أخرىٰ**: عـدم الاهتمام بنوعية البذور المحسَّنة، حيث أصبحت مشكلة التقاوي الفاسدة في السودان مثار جدل في كل موسم زراعي. ومن المعوقات الأخرىٰ أيضًا ضَعْف السياسات الزراعية التي تقوم الدولة بوضعها، وهذه السياسات تعاني من عدم التنفيذ السليم، سواء كان الأمر من قِبَل الدولة أو من جهة عدم اهتمام المزارع بها، وعلىٰ الرغم من وجود بعض المبادرات في القطاع الزراعي من جانب القطاع الخاص. يعاني القطاع الزراعي في السودان منذ سنوات من كمية من المعوقات التي تعد عقبة حقيقة في سبيل النهوض به[1].

2- واقع الصادرات في الاقتصاد السوداني للفترة (2005-2018م):

تعد الصادرات الزراعية إحدىٰ الركائز الأساسية للاقتصاد السوداني، حيث تعتمد عليها الدولة في توفير موارد النقد الأجنبي لمقابَلة الاحتياجات التنموية للبلاد. وتشكل الصادرات الزراعية العمود الفقري للاقتصاد السوداني، وبعد خروج البترول من قائمة الصادرات، حيث أصبح الاهتمام بمنتجات القطاع الزراعي ضرورة قصوىٰ لسياسة الدولة، مع الاهتمام بجودة السلع السودانية ومواصفاتها حتىٰ تستطيع المنافسة، وبالتالي زيادة عائد الصادرات، الأمر الذي يؤدي إلىٰ دعم المنتج وتحفيزه وزيادة الإنتاج والإنتاجية، ومن ثَمَّ زيادة الصادرات، وإزالة الفقر وتحقيق التنمية.

---

(1) عبد العظيم سليمان المهل (2004)، مرجع سابق، ص54.

وتتكون صادرات السودان الرئيسة من المنتجات الزراعية والحيوانية والمعدنية والمواد المصنَّعة، وفي العقد الأخير من القرن الماضي كان تصدير البترول ومشتقَّاته، والمعادن وأهمُّها الذهب.

يشكل القطاع الزراعي المحرِّك الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي التي ظلت تشهدها البلاد منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي. وعلىٰ الرغم من الإسهامات المقدَّرة للقطاع الزراعي، لم تشهد الصادرات الزراعية أية طفرات تذكر، وتميزت بالتأرجح من حيث الحجم والعائد منذ بدء الانفصال وخاصة الصادرات الزراعية[1].

ولم تشهد الفترة التي تلت استغلال النفط أي تطور إيجابي لحجم تلك الصادرات، مما قد يشير إلىٰ أن عائدات النفط لم يتم توجيهها للنهوض بالقطاع الزراعي، فالاعتماد الكامل علىٰ موارد البترول في تمويل إنفاق الدولة يعرض الاقتصاد الوطني إلىٰ هزَّات وأزمات اقتصادية حادَّة وغير مأمونة العواقب بسبب التذبذب والتقلُّبات التي تتعرض لها موارد البترول بسبب التقلبات الدورية المعتادة في أسواق النفط دوليًّا[2]. وفقد السودان جزءًا من نصيبه في السوق العالمية لبعض السلع، مثل الصمغ العربي والسمسم والكركديه، وذلك بسبب مشاكل الإنتاج والتسويق. كما تعتمد معظم الصادرات السودانية علىٰ مُدْخَلات إنتاج مستوردة بالعملات الأجنبية كالبترول، والإسبيرات، الآليات والأدوات والحاصدات، ومُدْخَلات إنتاج أخرىٰ.

وأدىٰ ارتفاع أسعار الصرف إلىٰ ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما يقلل من

(1) أحمد مجذوب أحمد علي (2013م)، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية، بحث في أداء 2010، الخرطوم، هيئة الأعمال الفكرية، ص22.

(2) عبد الوهاب عثمان شيخ موسىٰ (2001م)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ص15.

ربحية الصادرات وتنافسيتها في السوق العالمية[1].

ويعد السودان من البلدان النامية التي تعاني من ضغوط تضخمية في اقتصادها نتيجة لعدة عوامل أهمها طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد.

وشهدت الفترة من 1990-2018م بعض الاختلالات الهيكلية في جانب العرض والطلب الكلِّي واختلالات داخلية تمثلت في عجز الحساب الجاري، ومشاكل انسياب رؤوس الأموال الأجنبية.

وفي الفترة من 1999-2000م دخل البترول السوداني مرحلة التصدير، مما ساعد في استقرار أداء بعض المؤشرات الاقتصادية الكلِّية. وخلال عام 2011-2014م انفصل جنوب السودان، مما انعكس سلبًا على تدهور سعر الصرف العملة المحلية وزيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، بجانب الزيادة في الإنفاق الحكومي والتمويل بالعجز، ومنها تدنِّي الإنتاج والإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة عرض النقود، وارتفاع معدلات التضخم.

2-1: أهمُّ أسباب التضخُّم في السودان:

2-1-1: عجز الميزانية العامة: بعد انفصال الجنوب في عام 2011م أدى خروج جزء مقدَّر من البترول إلى ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة، ويمثل البترول 46٪ من جملة الإيرادات العامة، والعجز الناتج من فقدان البترول بلغ 10 مليار جنيه تمثل المقابِل المحلي لنصيب الحكومة من عائدات البترول البالغة 3,6 مليار دولار؛ لذا انتهجت الحكومة سياسات مالية تقشُّفية تهدف إلى ترشيد الإنفاق العامِّ والمحافَظة على نسبة 3٪ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

---

(1) مصطفى محمد عبد الله (2009م)، قياس سعر الصرف الحقيقي، في السودان للفترة من 1956-2007م، مجلة المصرفي، العدد (53)، بنك السودان المركزي، إدارة الإحصاء، الخرطوم، ص33.

2-1-2: الإفراط في عرض النقود: الإفراط في عرض النقود هو الحد الذي يفوق المعدَّل الضروريَّ لتحريك عملية الاقتصاد الذي يتسبب في ارتفاع معدل الأسعار، ما لم تقابل هذه الزيادة في السيولة زيادة في العرض من السلع والخدمات، وزيادة عرض النقود واستدانة القطاع العام من الجهاز المصرفي الذي شهد زيادة 43,2٪ في 1990-1999م، واستدانة القطاع الخاص التي بلغت نسبتها 47,2٪، وكانت مصحوبة بتدهور صافي العملات الأجنبية لدىٰ البنك المركزي.

ونتيجة للزيادة المستمرة في عرض النقود التي لم تصحبها زيادة في الإنتاج تدهورت القيمة الشرائية من العملة المحلية، وبالتالي حدث ارتفاع في معدلات التضخم. كما تحسن الوضع بعد تصدير البترول في الفترة بعد انفصال الجنوب، وارتفع عرض النقود بما في ذلك شبه النقود من 66445,7 مليون جنيه بنهاية الربع الرابع من عام 2013م، إلىٰ 70882,0 مليون جنيه بنهاية الربع الأول من عام 2014م، بنسبة 6,7٪، أما شبه النقود فارتفعت من 30780,4 مليون جنيه بنهاية الربع الرابع من عام 2013م، إلىٰ 32785,3 مليون جنيه بنهاية الربع الأول من عام 2014م.

2-1-3: التضخم المستورد: يعد ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة (التضخم المستورد) وتدهور سعر صرف العملة الوطنية، من أهمِّ العوامل المؤثرة علىٰ ديناميكية ارتفاع الأسعار المحلية في السودان. فهناك علاقة طردية قوية بين معدلات التضخم السائدة محليًّا ومعدلات ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة، والسبب الرئيس في هذه العَلاقة الطَّرْدية القوية بين ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة ومعدلات التضخم، ناتج من السلع المستوردة التي تمثل أكثر من 65٪ من مكونات سلَّة مقياس الأسعار الاستهلاكية (CPI) (صندوق النقد الدولي)، وهذا يعني أن أي ارتفاع في معدلات الأسعار العالمية للسلع المستوردة ينتقل بسرعة وبقـوة وبالحجم نفسه إلىٰ مستوىٰ الأسـعار المحلية ويشكل ضغوطًا تضخُّمية.

2-1-4: **تدهور سعـر الصرف**: تدهور سعر صرف العملة الوطنية يعمل على زيادة أثر القطاع الخارجي على معدل ارتفاع الأسعار المحلية، كما يساعد بطريقة غير مباشرة على خلْق أوضاع تصبح مصدرًا لتوليد عوامل إضافية تؤدي إلى ارتفاع الضغوط التضخمية. وعدم استقرار سعر الصرف وتزايد الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي الذي يصل إلى أكثر من 25٪، يخلق مناخًا يؤثر سلبًا على مصادر النقد الأجنبي، سواء كان ذلك في الصادرات أو تحويلات المغتربين، ويزيد من فجوة الموارد في السوق الرسمية إلى جانب العوامل المباشرة التي تجعل من سعر الصرف أهمَّ مسبِّبات ظاهرة التضخم في السودان، وتؤكد الآثار القوية للقطاع الخارجي على التكلِفة والأسعار المحلية. ويؤثر سعر الصرف على التضخم في السودان على نحو أكبر وأسرع من أثر الزيادة في عرض النقود.

2-1-5: **التوسع النقدي**: شهدت السنوات الأخيرة من 2011-2018م ارتفاعًا مطَّردًا في معدلات نمو عرض النقود في السودان؛ وذلك لعدة عوامل من أهمها زيادة تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الاستدانة المؤقتة من بنك السودان (طباعة النقود)، والسياسة الاحتوائية التي انتهجها البنك بنقدنة (Monetization) عجز الموازنة عن طريق القيام بسداد التزامات الحكومة نيابة عن وزارة المالية، سواء كان ذلك لمقابلة الضمانات أو الأوراق المالية والتمويل المباشر لما يعرف بـ«سلع البرنامج الثلاثي» والتزامات أخرى، إلى جانب ذلك فإن تغطية دعم البترول والقمح عن طريق سعر الصرف، أهمُّ كثيرًا في التوسع النقدي وكذلك سياسة تجارة الذهب التي ينتج عنها تسرُّب نقدي كبير (التسرب النقدي الناتج من تجارة الذهب نحو 25٪ من جملة نموِّ عرض النقود).

2-1-6: **زيادة الإنفاق العـام وارتفاع عجز الموازنة**: شهدت الفـترة من 2010-2015م ارتفاعًا مطَّردًا في الإنفاق الحكومي الجاري وعجز الموازنة والتمويل بالعجز، وارتفعت نسبة الإنفاق الجاري خلال الفترة من 2010م إلى

2013م، من مبلغ 24,1 مليار جنيه إلى 30,8 مليار جنيه، أي بنسبة 25٪، في الوقت الذي كانت السياسة المعتمَدة تطالب بخفض الإنفاق. وهذا الارتفاع في حجم الإنفاق الجاري لم يقابله ارتفاع مماثل في الإيرادات العامة غير النفطية بعد خروج موارد النفط من الموازنة، مما أدى إلى ازدياد فجوة الموارد وعجز الموازنة واضطرت وزارة المالية إلى اللجوء إلى الاستدانة من البنك المركزي لتغطية العجز، وأدى هذا إلى زيادة الضغوط التضخمية.

2-1-7: تدنِّي الإنتاج وارتفاع التكاليف: من العوامل التي أسهمت بصورة مباشرة في ارتفاع التضخم، تدنِّي الإنتاج المحلي وارتفاع تكلِفته، حيث تدنَّت معدلات النمو في الناتج الإجمالي المحلي منذ عام 2011م (عام الانفصال)، وانخفض معدل النمو من 5,20٪ في عام 2010م إلى 1,9٪ في عام 2011م، ثم إلى 1,7 عام 2012م؛ وذلك لعدة أسباب، من أهمها خروج موارد النفط، وبروز الاختلالات في هيكل الاقتصاد وتناميها[1].

2-2: سياسات الصادرات في الاقتصاد السوداني:

هدفت سياسة الصادرات إلى تحريك جمود الاقتصاد الوطني بدفع عجلة الإنتاج في السلع والخدمات، من خلال خلْق البيئة المناسبة لحرية حركة عوامل الإنتاج وإطلاق قوى السوق لتصحيح الأسعار محكومة بدرجة كبيرة للعرض والطلب. وتبنَّت هذه السياسة العديد من الإجراءات الإصلاحية التي هدفت إلى زيادة العرض الكلِّي، وخلْق موارد إنتاجية للاستهلاك المحلي والتصدير حسب الشروط التي تطلبها برامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وركزت السياسة في المحاور الآتية[2]:

---

(1) حيدر بابكر الريح (2012)، ص164.

(2) سامية عبد المنعم (2016م)، مرجع سابق، ص14.

- تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية وزيادة الضرائب.
- تحرير التجارة الداخلية ورفع الدعم وتقويم العملة الوطنية.
- تخفيض القيود التي تكبِّل التجارة الخارجية.
- حرية حركة الإنتاج، مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية.
- الاعتماد على آليات السوق لتحرير التجارة الداخلية.

وخلال الفترة من 2018-2005م اتخذت العديد من الإجراءات والسياسات لتطوير أداء الصادرات؛ ولتحديد أسعارها، وقد تم تقسيمها إلى قائمتين، هما:

(أ) **القائمة الرئيسة**: وتشمل الذرة، والحبوب الزَّيتية، الأمباز، الماشية، الجِمال، الجلود، وحبّ البطيخ. ولقد تم تحديد أسعار دنيا لصادرات هذه القائمة، على أن يحق للمصدِّر التصرف في أية حصيلة تفوق الأسعار الدنيا المعلَنة دون قيد أو شرط، كما تعفى هذه المبالغ من ضريبة الدخل.

(ب) القائمة الثانوية: وتضم جميع سلع الصادرات الأخرى التي يَرِدْ ذكْرها، وتقرير الأسعار لها وفقًا لخطابات اعتمادية مستنَدية عن طريق البنوك التِّجارية، مع التزام المصدِّر بتوريد حصيلة الصادرات لبنك السودان. وجاءت حركة الصادرات خلال الأعوام الأخيرة مصحوبة بتشجيع الدولة، وتعدَّدت الكثير من السياسات التي جاءت متمشية مع البرنامج الاقتصادي.

ومن أهم الإجراءات التي اتخذت:

- تحديد الحد الأدنى لأسعار الصادرات بما يتمشى مع الأسواق العالمية.
- تخفيض نسبة 15٪ من التمويل العامِّ المتاح لتمويل الثروة الحيوانية في مجال الصادرات والأنشطة التِّجارية المصاحِبة.
- تسهيل تمويل لشركة الصمغ العربي.

كما اتبعت العديد من السياسات التي تهدف إلى تحسين أداء الصادرات، وهي:

(أ) **سياسات مباشِرَة**: والهدف من هذه السياسات هو:

- العمل على استقرار الأسعار في أسواق المحاصيل مع استخدام سياسات تمويلية منضبطة.

- الاستمرار في منح شركة الصمغ العربي المحدودة امتيازًا لتصدير الصمغ الخام، على أن يكون المجال مفتوحًا للآخرين لتصدير الصمغ المصنَّع.

- إنشاء مجالس لتسويق السلع، يراعى في تكوينها أن يكون غالبية أعضائها من المصدِّرين، إلى جانب ممثلين للجهات الرسمية من وزارة التجارة والتعاون والتمويل ووزارة المالية وبنك السودان.

(ب) سياسات غير مباشرة: تشمل هذه السياسات:

- إلغاء الرسوم الولائية على سلع الصادرات.
- تنظيم حركة سلع الصادرات، وتكون مسؤولية السلطات الاتحادية.
- مراجَعة وزارة التجارة سياسة ونظم تجارة الحدود.

2-3: أهداف سياسات الصادرات السودانية:

حرصت الدولة في ظل برامج الإصلاح الهيكلي على جعل التصدير خيارًا إستراتيجيًّا، من خلال دعم القدرة التنافسية للصادرات وتذليل العقبات التي تعترض انسيابها للأسواق العالمية.

وتمثلت أهداف سياسات الصادرات في الآتي:

- تحرير التجارة وإلغاء قائمة الحظر، باستثناء عدد محدود من السلع لأسباب تتعلق بالبيئة، مع إلغاء سياسة تصدير الفوائض التي تتَّسم بإمكانية الحظر المفاجئ للتصدير في أي وقت؛ نسبة لفقدان العديد من الأسواق الخارجية.

- الاعتماد على مبدأ التصدير الحر والابتعاد عن مبدأ سياسات المقايَضة، وربط الصادرات بالوارد؛ وذلك لزيادة الصادرات كمًّا ونوعًا.

- إلغاء الضرائب على الصادرات أو تخفيضها؛ لتقوية القدرات التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية.

- تنسيق الجهود والمبادرات الرامية إلى فتح أسواق جديدة وإقامة الملحَقات التِّجارية لتطوير الأسواق التقليدية.

- التنسيق من الجهات ذات الصلة لحل المشاكل المتعلقة بالتمويل في إطار سياسات الدولة التي تولي أسبقية قصوى للقطاعات الإنتاجية وقطاعات الصادرات، بحيث يقوم البنك المركزي بمتابعة سير هذه السياسات وتنفيذها والالتزام بها.

- اتباع سياسة مرِنة في وسائل الدفع، تتناسب مع احتياجات تسويق السلع حسب منافذ تصديرها، إلى جانب السعي للحصول على أفضل الأسعار لصادراتها على ضوء المعلومات المتوفرة عن السلع المنافِسة والأسعار العالمية.

- الاهتمام بأسواق المحاصيل والماشية بوصفها بداية لعملية التصدير، والعمل على تنظيم تلك الأسواق وتطويرها بالتنسيق مع الولايات المعنية، وذلك بهدف توفير الظروف المناسبة للمتعاملين في هذه الأسواق، وتقليل وتوفير أسعار مُجْدِية للمنتِجين.

- الاهتمام بتأهيل الخدمات المساعدة للصادرات بمراقبة المسالخ والمحاجر والنقل المبرَّد وخدمات الموانى، ومراقبة انسياب الصادرات وتسهيلها عبر مطار الخرطوم، والاهتمام بمرافق اللحوم بالمطار، وتحسين الطاقات التخزينية، والتنسيق مع الجهات المختصة لفك الاختناقات التي ترتبط بهذه الخدمات.

- تبسيط إجراءات بإلغاء القيود الإدارية كافة التي تعوق انسياب الصادرات باتباع ضوابط ملائمة تعمل على تنظيم الإجراءات الخاصة بالصادرات، وتسهيلها، مع الجهات ذات الصلة، والعمل على توفيرها.

- العمل على ترقية السلع المصنَّعة الموجهة نحو التصدير وتطويرها بالتركيز على الصناعات التحويلية التي تزيد من حجم الصادرات؛ وذلك بغرض تحقيق الإفادة القصوى من القيمة المضافة.

- اشتراك القطاع الخاص في وضع القوانين ورسم السياسات التِّجارية والمشاركة في البعثات التِّجارية واللجان المشتركة؛ حتى تتحقق الزيادة في التجارة الخارجية.

- اشتراك القطاع الخاص في إدارة مجالس تنظيم الصادرات التي تهدف إلى تقويم أساليب تسويق الصادرات، مع تشجيع الجهود التي تهدف إلى إنشاء صندوق لترقية الصادرات وترويجها، على أن يشارك القطاع الخاص أيضًا في إدارة هذا الصندوق[1].

2-4: مشاكل الصادرات في الاقتصاد السوداني:

- الاعتماد على تركيبة زراعية محدودة، يتأثر إنتاجها بالعوامل الطبيعية.

- غياب السياسة التصديرية المتكاملة، مع ضَعْف القدرات البشرية والمؤسَّسية المرتبطة بعمليات التصدير.

- عدم استخدام التقنيات الحديثة التي تساعد على سرعة توفير المعلومات وتخزينها وتوزيعها.

- ضَعْف الهياكل والخدمات المساعِدة في نقل وتخزين وتعبئة الصادرات من خدمات الموانئ وغيرها.

---

(1) محمد عثمان أحمد (2009)، أداء السياسة النقدية في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990-2009، مجلة المصرفي، العدد (27)، الخرطوم، ص19.

جدول رقم (1)

الصادرات الزراعية السودانية والناتج المحلي الإجمالي 2005-2018

السنوات	الصادرات الزراعية	الناتج المحلي الإجمالي
2005	**889,28**	**96611,5**
2006	**712,73**	**106527,0**
2007	**534,29**	**119837,3**
2008	**687,73**	**135511,7**
2009	**555,35**	**139387,5**
2010	**595,96**	**160646,5**
2011	**1025,0**	**182151,3**
2012	**1254,93**	**222547,9**
2013	**413,308**	**304116,7**
2014	**3823,67**	**447998,2**
2015	**7513,88**	**505760,7**
2016	**7513,06**	**605408,6**
2017	**9067,10**	**667680,0**
2018	**10355,73**	**823938,5**

المصدر: بنك السودان المركزي- تقارير مختلفة من 2018-2005م – إدارة الإحصاء

شكل رقم (1)

الصادرات الزراعية السودانية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2005-2018م

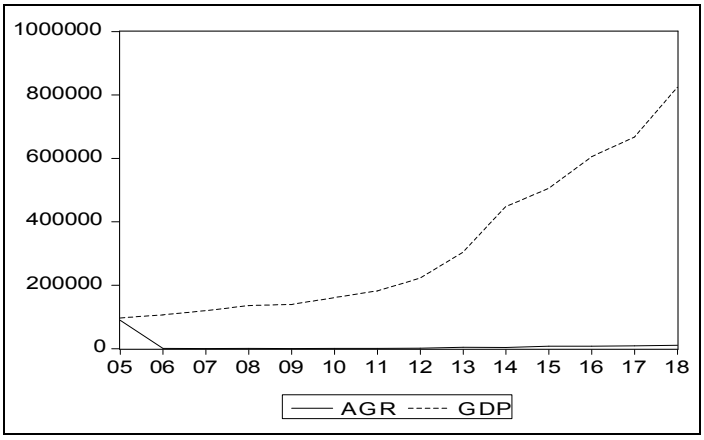

المصدر: من بيانات الدراسة - نتائج تحليل برنامج (E.views)

يلحظ من الجدول والشكل البياني السابقين، أن حجم الصادرات الزراعية السودانية خلال عام 2005م بلغ نحو 889,28، وارتفع إلى 10355,73 للعام 2018م. ومعلوم أن هذا الارتفاع الملحوظ يرجع بصورة أساسية إلى فقدان الصادرات البترولية ومشتقَّاتها نتيجة لانفصال جنوب السودان في عام 2011م، حيث ارتفع حجم تصدير خام البترول من نحو 79,2 مليون برميل في عام 2005م إلى نحو 130,8 مليون برميل خلال عام 2010م، وارتفع سعر البرميل من نحو 50 دولارًا أمريكيًّا إلى نحو 72 دولارًا أمريكيًّا خلال الفترة نفسها.

3- تحليل نموذج الدراسة:

3-1: توصيف النموذج: Specification Model

استنادًا إلى مرحلة صياغة النموذج، والتي تعني التعبير عن النظرية الاقتصادية في صورة رياضية احتمالية، سيصبح النموذج المقترح كالآتي:

$$AGR=B_0+B_1GUP+U$$

حيث:

AGR = الصادرات الزراعية (المتغيِّر التابع).

GUP = الناتج المحلي الإجمالي (المتغيِّر المستقل).

B_0 = القاطع.

B_1 = مُعامِل الناتج المحلي الذي يقيس مقدار التغير في الصادرات الزراعية نتيجة للتغيُّر في الناتج المحلي.

U = المتغير العشوائي.

تتوقع النظرية الاقتصادية وجود علاقة إيجابية بين الصادرات الزراعية والناتج المحلي، والإشارة موجَبة.

جدول رقم (2)

اختبار سكون واستقرار السلسلة

Variable	ADF Test Statistic	5% Critical Value	Level
AGR	**14.59408**	**3.1222**	**(Level)**
GDP	**5.399751**	**3.1801**	**(2^{nd})**

المصدر: من بيانات الدراسة – نتائج تحليل برنامج (E.views)

يلحظ من الجـدول رقم (2) أن قيمة اختبـار (ADF) بالنسبة (AGR)، بلغت (14,59408)، وهي أكبر من القيمة الحرِجة عند مستوىٰ معنوية 5٪ تساوي (3,1222)؛ إذًا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير (AGR) عند المستوىٰ (Level). وقيمة اختبار (ADF) بالنسبة (GDP) بلغت (5,399751)، وهي أكبر من القيمة الحرِجة عند مستوىٰ معنوية 5٪ تساوي (3,1801)؛ إذًا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل باستقرار المتغير (GDP) في الفرق الثاني (2^{nd}).

جدول رقم (3)

اختبار التكامل المشترك: (Co integration Regression Durbin Waston)

Variable	Likelihood Ratio	5% Percent Critical Value
AGR	**26,143**	**15,41**
GDP	**2,6428**	**3,76**

المصدر: من بيانات الدراسة – نتائج تحليل برنامج (E.views)

يلحظ أن قيمة نسبة الإمكان الأعظم (LR) للصادرات الزراعية بلغت (26,143)، وهي أكبر من 5٪ (15,41). وأيضًا قيمة نسبة الإمكان الأعظم (LR) للناتج الناتج المحلي بلغت (2,6428)، وهي أقل من 5٪ (3,76)، مما يعني أن هناك متَجَهًا للتكامل المشترك، وبالتالي فإن بيانات المتغيرات في المدىٰ الطويل سوف تسلك سلوكًا متشابهًا. ويمثل هذا النموذج انحدارًا حقيقيًّا غير زائفٍ.

3-2: تقدير النموذج: Estimation Equation

جدول رقم (4)

المعادلة المقدرة للنموذج

Dependent Variable: AGR(-1)				
Method: Least Squares				
Date: 03/24/08 Time: 05:21				
Sample(adjusted): 2005 2018				
Included observations: 20 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	84,79915	2,335695	3,228353	0,0047
GDP(-2)	68,51921	1,559611	6,252793	0,0002
R-squared	0,834749	Mean dependent var		10,96045
Adjusted R-squared	0,787235	S.D. dependent var		1,312618
S.E. of regression	3,571938	Akaike info criterion		16,19176
Sum squared resid	10,32014	Schwarz criterion		16,29133
Log likelihood	-159,9176	F-statistic		39,09742
Durbin-Watson stat	1,703428	Prob (F-statistic)		0,000007

المصدر: نتائج تحليل الدراسة برنامج (E.views)

وذلك تطبيقًا على النموذج المقترح:

$AGR=B_0+B_1GUP+U$
$GDP+UAGR=84.799+68.51921$
$R^2D.W=1,70\ 0,83$

3-3: مرحلة تقييم النموذج:

3-3-1: تقييم التقديرات وفقًا لمعيار النظرية الاقتصادية: يتبين من الجدول (4)، أن الثابت (B_0) يمثل متوسط الصادرات الزراعية الذي يتحدد بعوامل خلاف المتغيرات المذكورة في النموذج. ويلاحظ من نتائج التحليل أن قيمة الثابت (B_0) تساوي (84,799)، وهي قيمة موجَبة، وهو ما يطابق منطوق النظرية الاقتصادية.

أما بالنسبة لـ(B_1) التي تمثل ميل منحنى الصادرات الزراعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فقد جاءت نتيجة التقدير لها موجَبة (68,51)، وهي مطابِقة لمنطوق النظرية الاقتصادية التي تنصُّ على وجود علاقة طردية بين الصادرات الزراعية والناتج المحلي الإجمالي. ومن الناحية القياسية لتقدير (B_1) فإن أية زيادة في الناتج المحلي بما يعادل وحدة واحدة، سوف تؤدي إلى زيادة في الصادرات الزراعية بمقدار (68,51).

3-3-2: تقييم التقديرات وفقًا للمعايير الإحصائي: يلحظ من نتائج التحليل أن القيمة الاحتمالية لمعامل الناتج المحلي الإجمالي Prob بلغت (0,0005)، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0,05). وعليه يصبح المعامِل معنويًّا. وبلغت القيمة الاحتمالية لمعامل الثابت Prob (0,0047)، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية، وعليه تصبح معنوية.

وهذه النتائج المعنوية تدل على وجود علاقة سببية بين المتغير المستقل الناتج المحلي، والمتغير التابع الصادرات الزراعية، بينما الخطأ المعياري للتقديرات Std. Error، الذي يُستخدم لقياس تَشتُّت التقديرات المتحصَّل عليها حول المعاملات الحقيقية، وكلما كبر حجم الخطأ المعياري للمعامل انخفضت درجة الاعتماد عليه، والعكس صحيح؛ حيث قُدِّرت الأخطاء المعيارية للمعالم المقدَّرة لمعامل الناتج المحلي بـ (2,335)، وللثابت بـ (1,55).

إذًا من خلال المعاملات اتضح أن هناك انخفاضًا، وبذلك يمكن الاعتماد عليها.

ويلحظ من نتائج التحليل أن معامل التحديد R-squared بلغ (0,83)، وهذا يعني أن المتغير المستقل للناتج المحلي يؤثر على المتغير التابع الصادرات الزراعية، بنسبة 83٪، والباقي وقدره 17٪، يعود للمتغيرات غير المتضمَّنة في النموذج، وهذا دلالة على جودة توفيق النموذج.

وبلغ معامل التحديد لمعدل Adjusted R-squared: (0,78)، وهو يسمىٰ «معامل التحديد المعدل»، ويُستخدم للغرض نفسه، ولكنه أدقُّ من معامل التحديد.

وبلغ خطأ التقدير S.E. of regression: (3,571938)، وكلما صغر هذا الرقم دل ذلك علىٰ قلة الأخطاء.

وقُدِّر مجموع مربَّع الخطأ Sum squared resid بـ: (10,32).

ويلحظ أيضًا أن قيمة (F-statistic) بلغت (39,09)، والقيمة الاحتمالية للاختبار Prob بلغت (0,00007)، وهي قيمة أقل من القيمة الاحتمالية (0,05).

وعليه فإننا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن الانحدار معنوي، وهذا دلالة علىٰ وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

3-3-3: تقييم التقديرات وفقًا للمعيار القياسي: يتعلق هذا المعيار بفحص الكشف عن مشاكل القياس، وذلك علىٰ النحو التالي:

(أ) **الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي**: من خلال قيمة إحصائية (Durbin-Watson stat)، يلحظ تساوي (1,70)، وهي قيمة تقترب من القيمة القياسية التي تتراوح بين (1,50-2)، وهذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي.

(ب) الكشف عن مشكلة اختلاف التباين: من الجدول رقم (5) اختبار وايت (White Heteroskedasticity Test)، يلحظ أن قيمة Obs*R-squared (1,084) أكبر من قيمة Prob (00,5).

وعليه فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل القائل بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

جدول رقم (5)

اختلاف التباين

White Heteroskedasticity Test:				
F-statistic	0,936055	Probability		0,064661
Obs*R-squared	1,084476	Probability		0,058642
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 03/24/08 Time: 05:23 Sample: 2005 2018 Included observations: 20				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	302572,9	1218688	0,248278	0,8069
GDP(-2)	107943,2	808925,6	0,133440	0,8954
GDP(-2)^2	8128,314	120586,7	-0,067406	0,9470
R-squared	0,704224	Mean dependent var		516008,2
Adjusted R-squared	-0,712926	S.D. dependent var		979769,1
S.E. of regression	1033611	Akaike info criterion		30,67250
Sum squared resid	1,82E+13	Schwarz criterion		30,82186
Log likelihood	-303,7250	F-statistic		0,036055
Durbin-Watson stat	1,393073	Prob (F-statistic)		0,064661

المصدر: نتائج تحليل الدراسة برنامج (E.views).

4- النتائج:

1- بيَّنت الدراسة أن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي والصادرات الزراعية السودانية.

2- أثبتت الدراسة معنوية الدالة، استنادًا إلى ما تقدم من اختبارات تشير إلى معامل الانحدار للناتج المحلي، فكلما ارتفع الناتج المحلي بوحدة واحدة، أدى ذلك إلى ارتفاع الصادرات الزراعية بالوحدة نفسها.

3- ساعَد عدم التناسق الداخلي بين المؤشرات الاقتصادية الكلِّية، في خلْق فجوة لصالح صادرات السلع الزراعية.

5- التوصيات:

1- ضرورة تحسين بيئة الإنتاج المحلي وجذْب الاستثمارات إلىٰ الولايات التي تتوفر فيها الفرص الاستثمارية في الزراعة، من أجل إحداث تنمية متوازنة تضمن الاستمرارية وتحقق الاندماج الوطني.

2- التركيز علىٰ إعادة تأهيل المشاريع الزراعية الكبرىٰ الرائدة في التصدير، كمشروع الجزيرة مثلًا.

3- ضرورة وضْع برنامج خاص لتطوير الصناعات التحويلية للمواد الأولية الزراعية التي تصدر خامًا.

4- ضرورة العمل علىٰ تفعيل إستراتيجية واضحة لإحلال الواردات وترقية الصادرات، بوصف ذلك نوعًا من الإصلاح الاقتصادي الذي يهتم بفتح المجال واسعًا للإنتاج من أجل توظيف العمالة وتحسين الحياة المعيشية لغالبية السكان.

5- ضرورة بناء قيمة الوحدة النقدية للعملة السودانية مقابِل العملة الأجنبية، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وثبات النمو النقدي، بعيدًا عن التوسع في الكتلة النقدية، مع السيطرة علىٰ السوق الموازي لأسعار صرف العملات الأجنبية.

*

الملاحق

اختبار سكون واستقرار السلسلة للناتج المحلي

PP Test Statistic	-5,399751	1% Critical Value*		-4,2207
		5% Critical Value		-3,1801
		10% Critical Value		-2,7349
Lag truncation for Bartlett kernel: 2		(Newey-West suggests: 2)		
Residual variance with no correction				1,44E+09
Residual variance with correction				1,22E+09
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D (GDP,3)				
Method: Least Squares				
Date: 03/24/08 Time: 04:03				
Sample (adjusted): 2008 2018				
Included observations: 11 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D (GDP(-1), 2)	-1,695358	0,324917	-5,217826	0,0006
C	16308,02	12761,92	1,277866	0,2333
R-squared	0,751558	Mean dependent var		8256,000
Adjusted R-squared	0,723953	S.D. dependent var		79969.10
S.E. of regression	42015,91	Akaike info criterion		24,29245
Sum squared resid	1,59E+10	Schwarz criterion		24,36479
Log likelihood	-131,6085	F-statistic		27,22570
Durbin-Watson stat	1,742178	Prob (F-statistic)		0,000551

اختبار سكون واستقرار السلسلة للصادرات الزراعية

PP Test Statistic	-14,59408	1% Critical Value*		-4,0681
		5% Critical Value		-3,1222
		10% Critical Value		-2,7042
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Lag truncation for Bartlett kernel: 2		(Newey-West suggests: 2)		
Residual variance with no correction				12356936
Residual variance with correction				29484027
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(AGR)				
Method: Least Squares				
Date: 03/24/08 Time: 04:04				
Sample(adjusted): 2006 2018				
Included observations: 13 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
AGR(-1)	-1,018716	0,045966	-22,16222	0,0000
C	3856,711	1150,189	3,353112	0,0064

R-squared	0,978095	Mean dependent var	-6044,021
Adjusted R-squared	0,976103	S.D. dependent var	24720,82
S.E. of regression	3821,472	Akaike info criterion	19,47530
Sum squared resid	1,61E+08	Schwarz criterion	19,56221
Log likelihood	-124,5894	F-statistic	491,1638
Durbin-Watson stat	0,185097	Prob (F-statistic)	0,000000

اختبار التكامل المشترك

Date: 03/24/08 Time: 04:06
Sample: 2005 2018
Included observations: 12
Test assumption: Linear deterministic trend in the data
Series: AGR GDP
Lags interval: 1 to 1

Eigenvalue	Likelihood Ratio	5 Percent Critical Value	1 Percent Critical Value	Hypothesized No. of CE(s)
0,858915	26,14350	15,41	20,04	None **
0,197669	2,642810	3,76	6,65	At most 1

*(**) denotes rejection of the hypothesis at 5%(1%) significance level
L.R. test indicates 1 cointegrating equation(s) at 5% significance level

Unnormalized Cointegrating Coefficients:

AGR	GDP
-0,000441	6,86E-06
-0,000212	5,76E-06

Normalized Cointegrating Coefficients: 1 Cointegrating Equation(s)

AGR	GDP	C
1,000000	-0,015558	1545,953
	(0,00065)	
Log likelihood	-231,3841	

❊

المصادر والمراجع

- أحمد مجذوب أحمد علي (2013)، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والاختيارات السياسية، بحث في أداء 2010، الخرطوم، هيئة الأعمال الفكرية.
- بدر الدين حسين جبر الله (2009)، اتجاهات سعر الصرف وإمكانية حدوث دولرة غير رسمية في الاقتصاد السوداني، مجلة المصرفي، العدد (58)، بنك السودان المركزي، إدارة العمليات النقدية، الخرطوم.
- ـــــــــــــــــ (2011)، أثر الصادرات السودانية على زيادة معدل النمو الاقتصادي، 2009، مجلة المصرفي، العدد (25)، الخرطوم.
- حيدر بابكر الريح (2012)، الاقتصاد السوداني في ثمانية وخمسين عامًا، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم.
- سامية عبد المنعم (2016)، أثر الصادرات الزراعية على الناتج المحلي السوداني، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (17)، جامعة السودان.
- عبد العظيم سليمان المهل (2004)، التنمية الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم.
- عبد المجيد قدي (2004)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- عبد الوهاب عثمان شيخ موسى (2001)، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الخرطوم، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة.
- علاء فرج الطاهر (2011)، التخطيط الاقتصادي، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، عمان.
- مجدي الأمين نورين (2010)، أثر إنتاج البترول على النمو الاقتصادي في السودان، مجلة المصرفي، العدد (56)، الخرطوم.
- محمود حميدات (1999)، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- محمد عبد الله محمد (2001)، سياسة الاستخصاص وأثرها على الأداء الاقتصادي للمنشأة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الخرطوم.
- محمد عثمان أحمد (2009)، أداء السياسة النقدية في الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990-2009، مجلة المصرفي، العدد (27)، الخرطوم.
- مصطفى محمد عبد الله (1998)، سياسات ترقية الصادرات دراسة تجريبية لحالة السودان الخرطوم، مجلة المصرفي العدد الخامس عشر.
- ـــــــــــــــــ (2009)، قياس سعر الصرف الحقيقي، في السودان للفترة من 1956-2007م، مجلة المصرفي، العدد (53)، بنك السودان المركزي، إدارة الإحصاء، الخرطوم.

● ○ ●